

استقبال الطلبات الجديدة الأحد المقبل ولمدة 6 أشهر عبر أفرع جميع البنوك المحلية

الشيستان: لا سقف أعلى لرأس مال صندوق المتعثرين والمجال مفتوح لكل الطلبات المستوفية للشروط مهما بلغ حجم الاستفادة من الاحتياطي العام للدولة



نيل الصقبي

برك الشيطان

◀ **الصقبي: تم تخصيص فروع في كل بنك لتلقي الطلبات الجديدة وتم الانتهاء من وضع النماذج اللازمة لملء البيانات وترتيب المستفيدين وفقاً للترتيب الأبجدي لتسهيل عملية الصرف**

الشيستان والصقبي خلال المؤتمر الصحفي

تعرّفه في سداد قروض استهلاكية أو مقسطة من قبل أي من الجهات الدائنة رتب عليه احكاماً قضائية نهائية حتى تاريخ 2009/12/31 تسببت في حرمانه من العمل. وقد أدخلت شريحة جديدة وهم العملاء الذين أثقلت ذمتهم المالية بالتزامات وترتب عليها احكام قضائية نهائية تسببت في فصلهم عن العمل. ويشترط ان تكون المديونيات لجهات دائنة من بنوك وشركات استثمار خاضعة لرقابة البنك المركزي، على ألا تتجاوز قيمة القرض الاستهلاكي خمسة أمثال الراتب الشهري بعد الاستقطاعات او الدخل الشهري المستمر للعميل بحد أقصى 15 ألف دينار وألا يتجاوز إجمالي القروض المقسطة للعميل الواحد 70 ألف دينار يدخل ضمنها الحد الأقصى المقرر للقروض الاستهلاكية وينسحب لفظ القروض على عمليات التمويل الاستهلاكي والمقسط المقدمة من البنوك وشركات الاستثمار الإسلامية وفق صيغ العقود التي يتم بها تنفيذ عمليات التمويل الإسلامي.

لتحقيق الاستفادة القصوى من الصندوق حيث من المقرر ان تكون هناك أنشطة اعلامية ومؤتمرات بصفة مستمرة لتوضيح اي امور قد تظهر عند فتح باب القبول او اي امور اخرى قد تطرأ فيما بعد. واستعرض في ورقة عمل أحكام القانون رقم 51 لسنة 2010 بشأن إنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار حيث تقرر فتح باب القبول لتلقي الطلبات الجديدة اعتباراً من الأحد المقبل الموافق 19 سبتمبر ولمدة 6 أشهر حيث حدد القانون الشروط والاحكام التي يجب اتباعها للاستفادة منه. 1- العملاء الذين تم اتخاذ إجراءات قضائية بشأنهم من قبل الجهات الدائنة في موعد أقصاه 2009/12/31. 2- ان يكون العميل قد أثقل باعباء والتزامات مالية شهرية تزيد عن 50٪ من إجمالي دخله الشهري. 3- ان يكون العميل قد أثقل ذمته باعباء مالية ناتجة عن

المركزي ومن خلال اللجان المعدة لذلك سوف يتولى عملية التنسيق بين المصارف واللجان المحددة لكل بنك ومن ثم تسهيل عملية الاستفادة قدر المستطاع. وفي رده على تساؤل آخر حول الحد الأقصى للمقسط المستقطع من الراتب وهل هو 40٪ او 50٪ كما نص عليه القانون أوضح الشيستان ان الاحتكام سيكون لنسبة الـ 40٪ كحد أدنى ومن ثم اعتبار الـ 50٪ حد أقصى من الدخل الشهري الثابت للمستفيدين. وفي تساؤل قدم من احد الحضور حول ماهية التعامل بالنسبة للقروض الإسلامية وقروض الإجارة بين الشيستان ان القانون شمل جميع القروض سواء كانت من بنوك تقليدية او اسلامية شريطة ان تتم وفقاً لتعليمات البنك المركزي وتحت رقبته، اما فيما يخص قروض الإجارة التشغيلية فهي غير مشمولة بالقانون ماعدا الإجارة المنتهية بحق التملك فتدخل ضمن نطاق القانون. وتابح قائلاً: «نهدف بالمواطني الإسراع في التقدم بطلبات الاستفادة والالتزام بالشروط المقررة من قبل الجهات المعنية

المصرف العام على صناديق المتعثرين والوكيل المساعد لشؤون المحاسبة العامة بوزارة المالية براك الشيستان انه لا يوجد سقف اعلى لرأس مال صندوق المتعثرين، مبيّناً ان هناك اتفاقاً تاماً بين السلطتين في هذا الصدد وسيفتح المجال لكل الطلبات التي تستوفي الشروط التي نص عليها القانون مهما بلغ حجم الاستفادة من الاحتياطي العام للدولة. وأضاف الشيستان على هامش المؤتمر الصحفي الذي عقد في مقر وزارة المالية بحضور نائب المدير العام لاتحاد المصارف نيل الصقبي ان التعديلات التي أدخلت على شروط الاستفادة من الصندوق ستفتح الباب امام من تقدم في السابق للاستفادة منها في الحصول على تسوية مرضية بعد التقدم بطلب جديد الى اللجان المختصة، لافتاً إلى ان أبرز المميزات التي نتاح من خلال التعديلات هي فتح باب الاستفادة لمن اقترض بعد تاريخ 2009/3/31 حيث نصت التعديلات على فتح باب القبول حتى نهاية العام 2009 بدلا من التاريخ السابق.

وأشار الشيستان الى ان المبالغ التي تم صرفها من الصندوق قبيل إدخال التعديلات على شروطه بلغت نحو 181,7 مليون دينار في حين بلغ عدد المتقدمين نحو 12413 تم قبول 9424 طلباً منها فيما تم رفض 2015 طلباً لم تستوف الشروط وقد بلغ إجمالي المبالغ المحصلة لصالح لصندوق من المدينين نحو 765,665 ديناراً.

◀ **765,665 مليون دينار إجمالي المبالغ المحصلة لصالح الصندوق من المدينين**



جانب من الإعلاميين خلال المؤتمر الصحفي

◀ **181,7 مليون دينار مجموع المبالغ التي تم صرفها من الصندوق قبل إدخال التعديلات..**

◀ **12413 مواطناً عدد المتقدمين للصندوق تم قبول 9424 ورفض 2015 طلباً**

استعدادات البنوك ومن ناحيته أكد نائب المدير العام لاتحاد المصارف نيل الصقبي ان البنوك اتمت استعداداتها لتلقي الطلبات الجديدة حيث تم تخصيص فروع في كل بنك لتلقي الطلبات وتم تحديد مواعيد معينة لذلك وفقاً للجان المحددة لكل بنك. كما تم الانتهاء من النماذج اللازمة لملء البيانات حيث تم ترتيب المستفيدين وفقاً للترتيب الأبجدي لتسهيل عملية الصرف فيما بعد وعم التكسد في أوقات معينة وتسهيل حصول العميل على تسوياته في وقت قياسي خاصة في الحالات التي لديها قروض مع أكثر من جهة. كما ستقوم البنوك بمراجعة الطلبات التي تدر إليها أولاً بأول لانتهاء من صرف المبالغ لمستحقيها في الوقت المحدد وربما قبل ذلك في حال ابدى العملاء تعاونهم التام مع البنوك، لافتاً إلى ان اتحاد المصارف سيقوم بنشر كل التعليمات والشروط والمستندات المطلوبة في الصحف اليومية للعمل على استيفائها قبل التقدم بطلبات لتخفيف الضغط على البنوك.

◀ **40٪ الحد الأدنى للقسط المستقطع من الراتب و50٪ الحد الأقصى**

شكر وتقدير للجنة المالية البرلمانية

إجراءات قضائية

لجان التسويات بالبنوك المحلية

المركزي واتحاد المصارف. يذكر ان المؤتمر الصحفي عقد بمشاركة عدد من ممثلي الجهات ذات الصلة بالصندوق وهم نائب مدير اتحاد مصارف الكويت نيل الصقبي ومدير ادارة التوثيق بوزارة العدل خالد الكندري ورئيس قسم الميزانية والحساب الختامي لإدارة الحسابات العامة تهاني.

أوضح براك الشيستان ان القانون الجديد حدد الشروط والأحكام التي بموجبها يمكن للمواطن الاستفادة من الصندوق حيث حصرها في المتقدمين الذين تم اتخاذ إجراءات قضائية بشأنهم من قبل الجهات الدائنة في موعد أقصاه 31 ديسمبر 2009 والذين أثقلوا بأعباء مالية شهرية تزيد على 50٪ من إجمالي دخلهم والذين تم حرمانهم من العمل بموجب احكام قضائية نهائية بسبب تعثرهم في سداد قروض استهلاكية. وأضاف الشيستان انه وفقاً لتعليمات البنك المركزي فان القرض الاستهلاكي يجب ألا يتجاوز 15 مرة مثل الراتب الشهري بعد الاستقطاعات أو الدخل الشهري المستمر للعميل بحد أقصى 15 ألف دينار وألا يتجاوز إجمالي القروض المقسطة للعميل الواحد 70 ألف دينار.

أصدر مجلس الوزراء قراره رقم 1231 بتاريخ 2010/8/17 بتشكيل لجان التسويات الخاصة بصندوق المتعثرين. وقد بلغ عدده 20 لجنة مقسمة على النحو التالي: 1 - بنك الكويت الوطني 6 لجان 2 - بنك الخليج 3 لجان 3 - بيت التمويل الكويتي 3 لجان 4 - البنك التجاري 2 لجنة 5 - البنك الأهلي المتحد 2 لجنة 6 - البنك الأهلي الكويتي لجنة 7 - بنك برقان لجنة 8 - البنك الدولي الكويتي لجنة

وفي رده على تساؤل طرح حول ماهية التعامل مع حالات دمج الراتب بين الزوجين وكيفية التحصيل من أكثر من بنك قال الشيستان ان حالات الدمج بين الزوجين سيتم التعامل معها على أنها حالة واحدة وستعامل معاملة القرض الواحد ولن تعامل كقرضين منفصلين عن بعضهما البعض ما دامت الشروط متطابقة مع المستفيد، وفيما يخص التعامل مع أكثر من بنك للقرض للمستفيد الواحد بين الشيستان ان البنك

وتوقع الشيستان تزايد أعداد المستفيدين من التعديلات التي اجريت على شروط القبول نظراً للتخوف الذي ساد في المرة الأولى لفتح باب القبول قبل التعديلات التي اقترت من مجلس الأمة، مشير إلى ان الشركات التي تقدم قروضاً شخصية والتي تتبع نظام البيع بالمقسط سوف تستفيد من القانون في حال خضوعها لرقابة البنك المركزي فيما تتولى وزارة التجارة التنسيق مع الوزارات المعنية لتحديد الشركات التي ستدخل في نطاق القانون وتعديلاته اللاحقة. وحول الطلبات التي قدمت في السابق ولم يحصل أصحابها على تسويات مالية أوضح الشيستان ان هذه الطلبات ستعطي الأولوية وسيحصل أصحابها على التسويات اللازمة قبل الذين تقدموا بعد التعديلات التي أدخلت على القانون، اما بالنسبة لمن لم تنطبق عليهم الشروط في السابق فيمكنهم التقدم بطلب جديد في حال تبين لهم انهم مستوفون للشروط الجديدة بعد نشرها في وسائل الإعلام المختلفة او من خلال الاطلاع عليها على موقع وزارة المالية على شبكة الانترنت او على موقع اتحاد المصارف ومن تخشى سقف الاقتراض وتعدى الحد الأعلى المسموح به فلن يستفيد من القانون وهذا امر تم ايضاحه في السابق ولا خلاف عليه.

المركزي واتحاد المصارف. يذكر ان المؤتمر الصحفي عقد بمشاركة عدد من ممثلي الجهات ذات الصلة بالصندوق وهم نائب مدير اتحاد مصارف الكويت نيل الصقبي ومدير ادارة التوثيق بوزارة العدل خالد الكندري ورئيس قسم الميزانية والحساب الختامي لإدارة الحسابات العامة تهاني.